

المصدر: المستقبل

التاريخ: ١ أكتوبر ٢٠٠٥

أكد إمكان التوصل إلى حلول للتعيينات وأن الأولوية هي
للقرار 1595

السنيرة لـ "المستقبل": أوقفنا معابر غير

شرعية على الحدود

رئيس الحكومة يشدد على فصل السلطات ويعتبر الحديث
من أي مسؤول عن التحقيق "خطأ"

المستقبل - السبت 1 تشرين الأول 2005 - العدد 2056 - الصفحة الأولى -
صفحة 1

غداة الجلسة "الحامية"
لمجلس الوزراء أول من
أمس، وقبيل الجلسة
"المحتملة" الثلاثاء المقبل،
بدا رئيس مجلس الوزراء
فؤاد السنيورة أمس أقل



تشاوراً مما أوحى به الجلسة الأخيرة وإن كان حذراً من التفاؤل،

واضحاً معادلة محدّدة لأدائه السياسي في هذه المرحلة "التي فيها الكثير من المطبات والصواعق"، معلناً
أن "الأمر يتطلب الحكمة"، مسارعاً إلى القول إن "ثمة فارقاً بين الحكمة والهدوء وبين الميوعة"، لافتاً
إلى أن "الحزم أساسي وإذا لم يكن حزم تكون خطيئة".

ففي لقاء مطول مع "المستقبل" تناول فيه القضايا الراهنة، قال الرئيس السنيورة إن "الأمن هو مطلب
اللبنانيين، وعندما يكون الأمن مهدداً تصبح معالجته أولوية". وأضاف "في الذهن أن التعيينات هي أصل
المشكلة الأمنية ولكن مع احترامنا لأهمية التعيينات فإنها لا تنهي المشكلة الأمنية"، وأشار إلى "أننا
بحاجة إلى قادة أمنيين محنكين وذوي صدقية وولاء للوطن لكننا بحاجة إلى خبرات ومعارف
وإمكانات".

وأكد ان "ثمة اقتراباً من التوصل إلى حلول في ما يتعلق بالتعيينات والتشكيلات"، واستدرك قائلاً "لكنني في العادة لاؤكد شيئاً قبل أن يحصل أو يقارب الحصول".

الخطة الأمنية

بيد ان السنيورة تناول في حديثه الخطة الأمنية المعروضة على مجلس الوزراء وتتضمن إلى التعيينات "إعادة التنظيم الداخلي للواقع الأمني، التدريبات على أنماط جديدة على أساس ان البلد في حرب على الإرهاب، المعلومات والبرامج والتنسيق ووحدة حركة كل الأسلاك". ولفت إلى "إجراءات على الأرض" تنطلق من "الواقع والانطباع"، أي من الوقائع والاحتمالات، وأشار إلى "وجود نحو 80 معبراً ليس رسمياً أغلق عدد منها أخيراً في منطقتي البقاع والشمال"، وإلى "معسكرات تدريب في الدوحة وفي البقاع حيث شددت المراقبة"، وتحدث عن "اتصالات دولية ولا سيما مع أعضاء مجلس الأمن لحماية هذه الإجراءات". واعتبر ان "التحرك في المسألة الأمنية بحاجة إلى السير على كل الجبهات والمسارات معاً".

ورأى رئيس الحكومة ان "الإرهاب لم يخسر المعركة في لبنان بعد"، وشدد على ان "الصدقية تقتضي القول إن ثمة تقدماً يمكن أن يحصل لكن من دون تقليل خطر الإرهاب الذي سيهزم لكنه لم يهزم بعد".

ميليس والتحقيق الدولي

وتطرق الرئيس السنيورة إلى التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، فأكد انه استقبل رئيس اللجنة الدولية ثلاث مرات "وفي المرة الأولى استمع إلى شهادتي في ما يتعلق بالجريمة، وفي الثانية أحاطني علماً بالخطوات الإجرائية التي أوصى بها لجهة توقيف الضباط الأربعة، وفي المرة الثالثة والأخيرة أول من أمس (الاربعاء الماضي) أطلعني على برنامجه". وأوضح ان "ميليس يغادر بيروت بعد غد الإثنين في 3 تشرين الأول ويعود في 11 تشرين الأول ويسلم نسخة عن تقريره في 21 من الشهر نفسه".

وكرر نفيه معرفة ما يتضمنه التقرير "فأنا لم أسأله وهو لم يقل لي شيئاً"، مضيفاً انه "كان خطأ الحديث عن تقرير ميليس من قبل أي مسؤول، والايحاء بأنه ثمة قضية خطيرة أو ملحة أو على درجة من الأهمية والخطورة" وكرر قوله ان "كل شيء في هذه الدنيا قابل للتغيير الا الجغرافيا"، مستنتجاً ان

"العلاقات بسوريا يجب ان تستمر، علاقات ندية". مؤكداً "أنا عربي". وأوضح رداً على سؤال ان "كل من يظهره التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري فاعلاً يجب أن ينال عقابه أكان شخصاً أو حزباً أو جهة أو بلداً أو نظاماً".

ولدى انتقاله الى الحديث عن اجتماع نيويورك الأخير، أكد ان "هدفه كان اعطاء دفعة من الطمأنينة والدعم للبنان والحكومة اللبنانية، بالسياسة حول استقلال البلد وسيادته، اضافة الى الرسالة الاقتصادية". وأشار السنيورة الى "اختراق تحقق بالنسبة الى القرار 1559 لجهة الاستعداد لإبداء مزيد من التفهم لموقف الحكومة من القرار"، من أعضاء مجلس الأمن كافة بما في ذلك الولايات المتحدة". وقال: "شددنا على أن حزب الله يمثل شريحة أساسية، ولهم نواب منتخبون، ويشاركون للمرة الأولى في الحكومة ويمنحونها الثقة".

وإذ أكد "أولوية القرار 1595"، اعتبر الرئيس السنيورة ان "وضع آلية للحوار اللبناني حول الـ1559 بات ضرورة تأكيداً لما التزمناه جميعاً"، وسارع الى "مطالبة الجميع باقتراحاتهم حول تنظيم الحوار اللبناني"، معلناً انه "ينتظر الاقتراحات".

وأوضح ان "المساعدة الدولية للبنان اقتصادياً ستكون على أساس البرامج التي يضعها لبنان بنفسه، أي برامج الإصلاحات".

وأكد السنيورة ان "ثمة أمرين لم يعودا واردين لدى صندوق النقد الدولي: الأول اللعب بسعر صرف الليرة، والثاني هو شطب جزء من الدين"، لافتاً الى أن "الدعم هو لخفض تكلفة خدمة الدين من جهة وبرمجة الدين على آجال طويلة بفوائد متدنية من جهة أخرى". وكشف السنيورة انه "فيما بلغ النمو في نهاية العام 2004 نسبة 5 في المئة نتيجة لجهود الرئيس الشهيد، فإن نسبة النمو خلال الفترة المنقضية من العام 2005 هي صفر في المئة ان لم تنزل مع نهاية السنة الجارية"، ورأى أن "لبنان من جديد أمام حاجة الى حزمة من اجراءات الثقة".

وبعدما أكد ان "الحكومة ستطلب قراراً من مجلس الأمن بتحقيق دولي في جريمة محاولة اغتيال الزميله مي شدياق"، حرص الرئيس السنيورة على التذكير بمبدأين يتمسك بهما "الأول تحت عنوان العودة الى

احترام الدستور، وهو فصل السلطات، حيث ثمة ضرورة لإعادة تحديد الأمور بدقة وتعودها، أما الآخر فهو انه اذا كان صحيحاً ان ثمة أموراً يمكن بثها بالأكثرية، فإن اعتماد الأكثرية في أمور أخرى قد يمسّ الوفاق الوطني فأنا لا أستطيع أن أمشي بقرار يمكن أن تعارضه أو تقف في وجهه هذه المجموعة اللبنانية أو تلك".

الأكثرية والوفاق

وختم رئيس مجلس الوزراء لقاءه "المستقبل"، قائلاً: "ان ظروف المرحلة السابقة اقتضت تسويات معينة، ونتفهم المرحلة السابقة هذه حيث كانت درجة عالية من الاضطرار الى تسويات لكن اللبنانيين لا يريدون ذلك اليوم، فضلاً عن أن الظرف السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يسمح بذلك. لذا نرى ان المطلوب اليوم ان نحصل أكثر وأفضل ما يمكن ضمن الظروف بدون تنازلات غير مبررة تعطل قدرتنا على خدمة الناس". وقال ان "الحكومة لا تزال في بداية الدور الذي تقوم به، وهذا الدور لم ينته".

ميليس

على صعيد آخر، وفي ما يتصل بتحقيقات ميليس، نقلت وكالة "رويترز" عن مصادر في لبنان انه "من المرجح أن يشير ميليس بالاسم الى مسؤولين سوريين على انهم مشتبه بهم في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري". وقال مصدر سياسي للوكالة ان "جميع المؤشرات تقول إن ميليس سيورط بعض المسؤولين السوريين في القضية وهذا ما سيضع سوريا تحت ضغوط دولية لتسليم المشتبه بهم لمحاكمتهم".

وقال مصدر أمني قريب من التحقيقات ان "التسجيلات الهاتفية في يوم الجريمة وفّرت معلومات"، وأضاف ان "الشاحنة الملوغمة تم تفجيرها بالتحكم من بعد ربما بجهاز يعمل بالأشعة فوق الحمراء لتجنب معدات التشويش في موكب الرئيس الحريري".